الثورة
الاثنين 5 محرم 1434هـ 19 نوفمبر 2012م العدد (17533)

المشاركة السياسية للمرأة.. دعوة لتجاوز المعوقات

■،، يرى الدكتورعبد الله الزين أن المرأة اليمنية تواجه «تحديات خاصة ترتبط بمكانتها وأدوارها في المجتمع».. ويؤكد الباحث على انه رغم أن الدستور قد منح المرأة كامل الحقوق السياسية والاقتصادية والتربوية فإن الحق القانوني الذي تكرسه العادات والتقاليد حسب الباحث «لم يستطع أن يحد من نظرة المجتمع الدونية إلى المرأة مما أدى إلى تهميش دورها وافتقاد حقها في المشاركة في العمل السياسي وصنع القرار بالرغم من إن نسبة انخراطها في ميدان التعليم وبالذات التعليم العالي قد وصل إلى مرحلة متقدمة علميا وفي مختلف التخصصات».

ويذهب في دراسة تحليلية ميدانية إلى إن هناك العديد من العوامل التي تعيق عملية المشاركة السياسية للمرأة في اليمن أهمها: استمرار المواقف التقليدية المتعلقة بتفوق الرجل، الأمية، انتشار اللامبالاة نتيجة انخفاض درجة الوعي السياسي، الموروثات الثقافية وأساليب التنشئة الاجتماعية الخاطئة التي تجعل المرأة تنظر إلى نفسها نظرة دونية، كما إن البيئة القبلية ومنظومتها الثقافية التقليدية لا تزال هي المسيطرة على الواقعين الثقافي والاجتماعي في اليمن.. كما يرى الباحث إلى انه من معوقات ممارسة المرأة حقها السياسي قناعة لدى المجتمع غذتها بعض الظروف مثل الخطابات الإعلامي والمنابر بأن المرأة أقل أداء من الرجل في العمل السياسي ومركزها أدنى من الرجل، وكذا غياب حركة نسوية فاعلة في المجتمع وتقصيرها في الدفاع عن مصالح وقضايا المرأة، وجود مناخ سياسي تحكمه ثقافة الحزب الواحد وغياب الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب الأخرى، السلبية الشائعة في أوساط النساء وعزوف الغالبية منهن عن الدخول في المنافسة والإدلاء بأصواتهن وعدم المساندة لبعضهن في الحملات الانتخابية والتصويت لصالحهن، عدم مساندة الأحزاب السياسية للمرأة في الانتخابات وعنف الانتخابات، غياب الرسالة الاتصالية وتركيزها على الانجازات.

أما المعوقات القانونية فلا يرى الباحث إلى إن هناك قصور في هذا الجانب وإنما هي أمية قانونية أُعتبرت معوقا قويا حالت دون تطبيق هذه النصوص لصالح المرأة.. خالصا في شق المعوقات الخاصة بمشاركة المرأة في العملية السياسية إلى إن «المشاركة الفاعلة للمرأة اليمنية في الترشيح والتصويت تكتنفها الكثير من العوائق للوصول إلى مجلس النواب والقيادات العليا والتنظيمات والأحزاب السياسية وتحمل مسؤولية المشاركة في صناعة القرار السياسي نتيجة لعدة عوامل أهمها الأمية الأبجدية والقيم الثقافية وحالة الاغتراب بين النصوص الدستورية من ناحية والواقع الفعلي للممارسة والمشاركة السياسية من ناحية أخرى».

ويقترح الباحث في نهاية دراسته حول دور وسائل الإعلام في دعم المشاركة السياسية للمرأة اليمنية إعداد سياسة إعلامية واضحة تهدف إلى إبراز دور المرأة الايجابي في البناء والتنمية وأهمية مشاركتها في العمل السياسي وتطوير أدائها العلمي والمهني، الارتقاء بمستوى لغة الخطاب الموجه للمرأة بما يزيد منوعيها بالحقوق والواجبات ويثري وعيها وثقافتها، اهتمام وسائل الاتصال بالفعاليات التي تقوم بها المرأة في المشاركة السياسية وفي عملية التنمية الشاملة، زيادة المساحة المخصصة للموضوعات والقضايا التي تخص المرأة حتى يكون رأياً عاماً صحيحاً وغير مغلوط بدور المرأة في المجتمع الديمقراطي، الاهتمام بقياس الرأي العام هن أهمية المشاركة السياسية للمرأة وأسباب عزوفها، بتطوير الخبرة الثقافية لدى المجتمع والتقليل من أهمية الو لاءات الفرعية التي تعزز من المواقف التقليدية، قيام خطباء المساجد بدورهم في توضيح النصوص الدينية وأحاديث الرسول (ص) حول المرأة....

ويوصي الباحث في نهاية الدراسة باعتماد نظام الكوتا، تخصيص نسبة تمثيل للمرأة في القيادات العليا للأحزاب السياسية المختلفة، العمل على تدريب كوادر نسائية، وتبني الندوات والمحاضرات التي تعكس أهمية دور المرأة في المشاركة السياسية.

العبد: الأحزاب اليمنية أدواتها تقليدية وهدفها الكسب السياسي

■،، قال الباحث شفيع محمد العبد إن الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والقوى الثورية «الحراك الجنوبي وشباب الثورة والحوثيين» لم يستطيعوا حتى اللحظة كدعاة دولة مدنية من تنظيم أنفسهم بشكل يوحي بقدرتهم على السير في طريق وضع اللبنات الأولى للدولة المدنية المنشودة. فهذه القوى لم تبلور مشروع وطني مدني على الأقل حتى الآن.. معتبرا ذلك من معوقات بناء دولة مدنية في اليمن.. مشيرا إلى الأحزاب السياسية في اليمن بشقيها «سلطة ومعارضة» ظلت خلال السنوات الماضية تعمل بأدواتها التقليدية النفعية الباحثة عن كسب سياسي آني يتحقق لها بهدف الحفاظ على بقائها في المشهد السياسي القائم أصلاً على المناكفة السياسية البعيدة كل البعد عن الهم العام للمواطن، ودون اقتراب حقيقي من القضايا السياسية التي هي نتاج طبيعي لإخفاق السلطة والمعارضة بأحزابها المختلفة، وفشل الآليات والأدوات التي تعمل بها.

وأضاف: لست متجنيا على هذه الأحزاب التي لم تسهم في صناعة الأحداث وإنما عملت في كل القضايا الوطنية على اللحاق بالركب ليس لمساعدته وتوفير له سبل الوصول للنجاح، وإنما من اجل احتواء الجهود التي بذلت وتجييرها لمصلحتها ولخدمة سباقها في مضمار الاسترزاق السياسي لجهود الآخرين.

وطالب الباحث العبد شباب الأحزاب التنسيق فيما بينهم في تبني رؤية واحدة تجاه القضايا الرئيسية وحلها حلا شاملا بما يكفل المساواة للجميع والوقوف ضد خطر العنف وتوسع رقعة تنظيم القاعدة، وعقد لقاءات مركزة بين القيادات الشبابية الحزبية لمناقشة تداعيات الموقف الحالي لكل قضية من القضايا الرئيسية.. التواصل مع أطراف القضية في صعدة والحراك الجنوب لتبني رؤاهم وطرح وجهة نظرهم في الرؤية الشبابية.. الخروج بشبكة شبابية تضم شباب الأحزاب وترفض أي لغة إقصاء أو تخوين أو تكفير من قبل مجموعه أو حزب أو جهة.. الضغط على قيادات اللقاء المشترك والمؤتمر وحلفائه من قبل التحالف أو الشبكة الشبابية لتبني مواقف أكثر اعتدالا ووضوحا في قضية صعدة أو القضية الجنوبية.. السعي نحو توحيد جهود الشباب في الأحزاب وبقية تكوينات المجتمع المدني في التعريف بمخاطر العنف والإرهاب وخطر القاعدة.. الاهتمام بقضية مناهضة استخدام السلاح ومنعه في المدن والمساعدة في استعادة الأمن داخل المدن.. ووضع رؤية شبابية لكيفية مواجهة خطر تنظيم القاعدة.

تهيئة مستمرة في مواجهة طروحات اللحظات الحرجة

من المثير أن أطرافا في العملية السياسية في الداخل والخارج كلما اقتربت المطالب من تنفيذ الاستحقاق الأهم في التسوية السياسية وهو الحوار الوطني الشامل كلما ظهرت وقد تسلحت بجملة من الافتراضات التي ترى فيها مداخل إلى بيئة صحيحة للحوار.

في الظاهر نتفق مع أي طرح يذهب إلى هذه الغاية وهذا الهدف إلا أن تكرار مثل هذا الأمر وبمسائل تتسم أحيانا بالتعقيد يكاد يشير إلى غايات ابعد هدفها ربما تعمد عرقلة المسار والدخول في دوامة جديدة من التشدد والتشنج والصراع.

ولا زالت النظرة تتسم بالقصور تجاه هذا التحرك المتسارع من قبل المبعوث الأممي إلى اليمن جمال بن عمر إلى خلق هذه البيئة المناسبة للحوار.. بن عمر طلب من مجلس الأمن تأجيل انعقاد الجلسة التي كانت مقررة عن اليمن بسبب استمرار النشاط لتأليف أطراف الحوار وتعزيز الثقة والاطمئنان بين الأطراف والدخول في مؤتمر الحوار الوطني.. التقى وزير الشئون القانونية للحث على الإسراع في إصدار مشروع قانون العدالة الانتقالية وتشكيل هيئة المصالحة والإنصاف لتهيئة الأجواء من أجل إيجاد مصالحة وطنية وإشراك جميع الأطراف في مؤتمر الحوار الوطني حتى يتسنى لمؤتمر الحوار الوطني تقديم الرؤى المعمقة في تطبيق العدالة الانتقالية وعدم تكرار انتهاكات حقوق الإنسان في المستقبل.. لقاءات بأكثر من عنوان.. التحرك يفرض حسب المتعشمين بحوار ناجح التفاعل معه بشكل ايجابي مع الاحتفاظ حسب كل التأكيدات بحق طرح كل ما نشاء من القضايا أو في القضايا خصوصا الخلافية منها.

في وقت سابق وحول المشاركة في الحوار الوطني الذي نصّت عليه المبادرة الخليجية بين الأطراف السياسية في اليمن، قال رئيس حزب رابطة أبناء اليمن عبد الرحمن الجفري إنه «مع إيماننا أن الحوار نهج حضاري، إلا أن أي حوار غامض الأفق ومفروض حول القضية الجنوبية سيكون مرفوضا من شعبنا»، وطلب الجفري أن يُقدّم الرعاة الدوليون لهذا الحوار إيضاحات حول الاَستفسارات، التي تقدمت بها قوى جنوبية.. ولفت الجفري إلى إن ما يجري خاصة ما يتعلق بالقضية الجنوبية، «يستلزم التصرّف من جميع الأطراف المحلية والدولية، من منطلق الفهم العميق لما حدث ويحدث وبمصداقية وبعيداً عن إدعاء الوصاية على الشعب وقضاياه من أي طرف كان، محلياً أو دولياً».

القاضي يدعو للتحرر من المشاريع الصغيرة لإنجاح الحوار

طالب القيادي الإصلاحي شوقي القاضي حزب المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك ومختلف مكونات الساحة التحرر «من كل المصالح الأنانية والطائفية والمشاريع الصغيرة لمصلحة اليمن».. وحذر النائب القاضي في تصريح لـ «أحزاب» ممن قال انه «يريد أن يقود اليمن إلى متاهات».. موجها الشكر الجزيل للمبعوث الأممي جمال بن عمر على ما يبذله من جهد لجمع الأطراف السياسية.. واصفا إياه بـ «جوهرة القضية اليمنية».. وأضاف «بن عمر يخدم اليمنيين أكثر مما يخدم اليمنيون أنفسهم للأسف ماذا نريد منه أكثر؟.. هو وسيط ومساحة حركة الوسيط دائما محدودة مع هذا فهو يبذل الجهود الكبيرة، تعبان معانا أكثر من أنفسنا».